

Distr.: General  
18 January 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 17 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأكرر من جديد دعوتنا الدائمة إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، الذي لا يزال محروما من الحياة والحرية والكرامة بسبب الاحتلال الاستعماري لإسرائيل ونظام حكمها القائم على الفصل العنصري.

فقد قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك ميليشيات المستوطنين المتطرفين، تُصعد اعتداءاتها وإرهابها ضد المدنيين الفلسطينيين، مستمدة جراتها على ذلك، بلا شك، من البرنامج البيني المتطرف للحكومة الإسرائيلية التي لا تخفي كراهيتها وعنصريتها ضد الشعب الفلسطيني وازدراءها واحتقارها التامين للقانون الدولي.

ففي غضون أسبوعين، قُتل 15 فلسطينيا، من بينهم 4 أطفال، في غارات عنيفة شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على القرى والبلدات ومخيمات اللاجئين الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بالإضافة إلى عشرات الجرحى ومئات المعتقلين والمحتجزين منذ بداية العام. والحكومة الإسرائيلية الجديدة لا تشير فقط إلى أنها ستواصل السياسات اللاإنسانية التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية السابقة ضد الشعب الفلسطيني، بل تشير أيضا إلى أنها تعتزم تكثيف هذه السياسات، دون إيلاء أي اعتبار كان للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

فقد أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية اليوم النار على حمدي شاكر أبو دية، البالغ من العمر 40 عاما، وأردته قتيلا بالقرب من نقطة تفتيش عسكرية على مقربة من بلدة حلحول - وهي واحدة من مئات نقاط التفتيش التي أقامها الاحتلال لمراقبة السكان الفلسطينيين وإرهابهم - ثم منعت سيارات الإسعاف من



إسعافه، وهذه ممارسة درجت إسرائيل على اتباعها منتهكةً بذلك على نحو صارخ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي 16 كانون الثاني/يناير، أطلق جنود إسرائيليون النار على الطفل الفلسطيني، عمر لطفي خمور، البالغ من العمر 14 عاماً، وهذا ما أسفر عن مقتله في مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم خلال هجوم آخر أيضاً تعرض له المخيم. وقد أصيب الفتى الصغير برصاصة في رأسه، على غرار ما حدث لعدد كبير من الأطفال الفلسطينيين قبله، وهو ثالث مدني يلقي حتفه على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في الدهيشة منذ كانون الأول/ديسمبر.

وفي 15 كانون الثاني/يناير، أطلق جنود إسرائيليون النار على رجل فلسطيني، هو أحمد كحلة، البالغ من العمر 45 عاماً، فأردوه قتيلاً بالقرب من قرية سلواد. وقد أُطلقت عليه النار بأسلوب الإعدام، عند نقطة تفتيش عسكرية إسرائيلية أخرى أيضاً.

وفي 14 كانون الثاني/يناير، توفي شاب فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاماً، هو يزن سامر الجعبري، متأثراً بجروح أصيب بها قبل أسبوعين من ذلك في هجوم إسرائيلي على بلدة كفر دان بالقرب من جنين، حيث كانت قوات الاحتلال تشن غارة عسكرية لهدم منازل فلسطينيين باعتباره وسيلة للعقاب الجماعي.

وفي 12 كانون الثاني/يناير، أطلق جندي إسرائيلي النار على سمير عوني حربي أصلاً، البالغ من العمر 41 عاماً، في صدره مباشرة وقتله بدم بارد في منزله على مرأى من أسرته. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلية التي أغارت على مخيم قلنديا للاجئين في ذلك الصباح قد اقتحمت منزله واعتقلت ابنه رمزي البالغ من العمر 17 عاماً، الذي استنجد بوالده طلباً للمساعدة. وعندما أرغم الجنود سمير على العودة إلى داخل المنزل، هرع راكضاً إلى السطح ليرى أين يذهب الجنود بابنه، فعاجله قناص إسرائيلي كان على سطح بناية مجاورة بإطلاق النار عليه وإعدامه. ثم منعت قوات الاحتلال الإسرائيلية الأسرة من نقل سمير إلى المستشفى لتلقي الرعاية الطبية العاجلة، وتركته ينزف على الأرض حتى الموت.

وكان سمير أعزل، يحاول مساعدة ابنه فحسب، وهو أمر يمليه الواجب على كل أب وفي أي مكان؛ وكان يحاول حمايته لأنه، على غرار جميع الفلسطينيين، ظل محروماً ليس فقط من التمتع بالحماية لكن أيضاً من الحق في الدفاع عن نفسه من هذا الاحتلال الإجرامي الحربي ومقاومة انتهاكه لحقوقه ووجوده ذاته. ويرحل سمير، الذي كان يعمل في محل للدواجن في المخيم لإعالة أسرته، تاركاً وراءه ثمانية أطفال، لا يتجاوز أصغرهم ربيعته الثاني، بلا أب وبلا مصدر رزق، وهذه أسرة أخرى دمرتها سلطة قائمة بالاحتلال لقتلت جنودها تعذيب الشعب الفلسطيني ونزع صفة الإنسانية عنه دون أي تكييت من ضمير.

وفي 12 كانون الثاني/يناير أيضاً، توفي فتى يبلغ من العمر 18 عاماً، هو عبد الهادي فخري نزال، من بلدة قباطية بالقرب من مدينة جنين، متأثراً بجروح أصيب بها في الصدر والرقبة إثر إطلاق النار عليه من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية. ومن الضحايا الآخرين الذي سقطوا جراء تلك الغارة العسكرية على قباطية حبيب محمد إكمال، البالغ من العمر 25 عاماً، الذي أطلق الجنود الإسرائيليون النار على رأسه أيضاً وأصابوه في مقتل.

ويغالب الأسى أسر هؤلاء الشباب والفتيان ومجتمعاتهم المحلية ووطنهم حزناً على فقدان حياتهم وحياة جميع الفلسطينيين الآخرين التي انتهت بطريقة وحشية على يد هذا الاحتلال غير المشروع الذي لا يرحم. وليس من قبيل المبالغة القول إن شعور الفلسطينيين بخطر يهدد حياتهم ووجودهم في وطنهم قد بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق في ضوء قيام مسؤولي الحكومة الإسرائيلية الجديدة بتشديد نبرة خطابهم العدائي والعنصري وتحريضهم ضد الشعب الفلسطيني ومواصلة سياساتهم التخريبية وغير المشروعة بغض النظر عن العواقب الوخيمة، وكلهم يقين، على ما يبدو، من أنهم لن يخضعوا أبداً للمساءلة.

وإلى جانب الإجراءات العقابية التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب والقيادة والمجتمع المدني الفلسطيني رداً على الجهود المشروعة والسلمية الرامية إلى تحقيق المساءلة، بما في ذلك طلب الجمعية العامة لفتوى من محكمة العدل الدولية، فإن هذا العنف والإرهاب اللذين يمارسهما الجيش الإسرائيلي وميليشيات المستوطنين يؤديان إلى تفاقم التوترات وتأجيج التوجس على نطاق واسع لدى شعبنا مما يخفيه قادم الأيام.

وندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام عاجل لهذه الحالة المثيرة للقلق البالغ والفائقة الخطورة. ولا بد من اتخاذ إجراءات لا تقتصر على إدانة هذه الممارسات غير القانونية فحسب، بل تشمل أيضاً المطالبة بإنهائها والشروع في وضع حد لها بفرض تبعات تتصل بها وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك فرض حظر عسكري على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تستخدم أسلحتها بشكل مباشر للإضرار بحقوق الإنسان للسكان المدنيين الرازحين تحت الاحتلال وانتهاكها.

وهذا ما يقتضي من الدول والمنظمات، مجتمعةً ومنفردة، اتخاذ جهود عاجلة لكفالة المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ما دامت هذه الحالة غير المشروعة قائمة وتشكل خطراً على أرواح البشر، وتهدد استمرارية النظام القائم على قواعد القانون الدولي، وتنتهك السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويجب توجيه رسالة لا لبس فيها إلى الحكومة الإسرائيلية مفادها أن احتلالها الاستعماري غير المشروع للأرض الفلسطينية وممارسات الفصل العنصري البغيضة التي تنتهجها ضد الشعب الفلسطيني مرفوضة بالطلق، وأنه ستكون هناك تبعات لما ترتكبه ضده من عنف وإرهاب ولكافة الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي.

وعلى وجه التحديد، نحث مجلس الأمن مرة أخرى على التحرك والكف عن الوقوف متفرجاً واستخدام سلطته لوضع حد للتدهور المتواصل في هذه الحالة الخطيرة. فيجب على المجلس أن يعمل على تنفيذ قراراته وتقديم إسهامه الضروري لوضع حد لهذا الظلم التاريخي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين التي لا تزال جرحاً مفتوحاً في منطقتنا والعالم يجب أن يلتزم على وجه الاستعجال إحلالاً للسلام والأمن.

وهذه الرسالة تأتي عطفاً على رسائلنا البالغ عددها 774 رسالة التي وجهناها بشأن الظلم التاريخي المتواصل في حق الشعب الفلسطيني والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 3 كانون الثاني/يناير 2023

(A/ES-10/921-S/2023/12)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب محاسبة إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وتقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم